

مواقف أبي حيان الأندلسي في كتاب (همع الهوامع) للسيوطي (دراسة صرفية وصفية تحليلية)

أستاذ النحو والصرف المشارك
كلية التربية - جامعة كردفان

د. حمزة آدم يوسف حسن

المستخلص:

تناول هذا البحث مواقف أبي حيان الأندلسي في كتاب همع الهوامع للسيوطي، دراسة صرفية وصفية تحليلية، وهدف إلى جمع المسائل الصرفية المبتوتة في كتاب (همع الهوامع) ودراستها بعرضها على آراء العلماء و أقوالهم، و بيان مواقف و اختيارات أبي حيان في إطار موافقاته و مخالفاته لتلك الآراء و الكشف عن الأصول و الأدلة التي بنى عليها في ترجيح آرائه و موافقاته، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، و توصل إلى جملة من النتائج منها: أكد البحث أنّ أبا حيان لم يكن بدعاً من علماء العربية السابقين واللاحقين فقد دلت كل موافقه على سعة أفاقه و راجح رأيه و ثاقب فكره؛ فهو من أبرز علماء الصّرف الذين شادوا أركانهم و أرسوا دعائمهم و حافظوا على أصوله و ديباجته في أنقى وأبهى صورها، و ليس أدلّ على ذلك من اعتماده على السماع و اتخاذه مداراً للحكم عنده ؛ حيث ترجع جلاً اعتراضاته الصرفية إلى مخالفة المسموع و المشهور من كلام العرب، بل كانت له مواقف واضحة خالف فيها كبار العلماء أمثال سيبويه و ابن مالك و غيره، رصد البحث عدداً من اجتهادات أبي حيان التي ربما توافق أو تخالف الآراء الأخرى، وقد برز من خلالها ميله إلى التوسع في بعض القضايا التي بينّها البحث بالتفصيل ...

الكلمات المفتاحية: السيوطي ، أبو حيان ، وافق ، خالف السماع، القياس

Aby Hayyan Alandalusy
Stand- points in the book :Ham'a Alhauami'a
Amorphological Descriptive and Analytical study

Hamza Adam Yousif Hassan

Abstract:

This study tackled the situation of Ibn Hayan Indlisian in his book (Hamaa Alhawama) For the Sueti morphological descriptive analytical study . It aims to collect morphological issue spread in his book (Hamaa Alhawama) and study on exploring for the ideas of scientist and their attitudes and explain that attitudes and his selection in the agreement and disagreement for that ideas and exploring for the original arguments that he depend on it for overbalanced ideas and build his agreement .The study used the descriptive analytical approach .The study reached some results some of them as the study confirmed Iba Hayan did not created from the previous Arabic scientist and the coming. The arguments indicated that the agreement of expansion of his horizontal and over balanced idea and his thought and he is one of the morphological scientist that build its original and preserved on its original in its purity and it beautify picture it does not indicate for that, for its depends for hearing and take decision the govern for his for all and phonological conflict and differentiation of the hearing and wittiness from the Arab's speaking . The study reached that, Aba Hayan does not traditional and gradual followed as he haw clear attitudes and differentiate of big scientist for example Sipweehi and Ibn Malik and others . The study listed numbers of ibn Hayan's ideas that may be agreed or disagreed the others ideas .and through its curve and expansion in some issue the study built in details .

Key words :Alsueety – Ibn Hayan - Agree – Conflict – Allow – Measurement

المقدمة:

الحمدُ لله الذي تقدست أسماؤه و عظمت صفاته عن الشبيه و المثال، نحمده حمداً لا يبلقه القائلون ولا يحصيه العادون، و صلاة و سلاماً على خير من نطق بالضاد و على آله و صحبه الأُمجاد و بعد:

يعدُّ أبو حيان الأندلسي من جهاذة اللغة و من أشهر علمائها في عصره، إذ كان أملاً في النحو و التصريف حتى لُقِّب بشيخ النحاة، و كلُّ ما نقله السيوطي عن آراء أبي حيان يقف شاهداً

على تفرُّده و علو كعبه، حيث كانت له اجتهادات و مواقف و ترجيحات و اختيارات سديدة، و قد جاء هذا البحث الموسوم بـ(مواقف أبي حيان الأندلسي في كتاب همع الهوامع للسيوطي - دراسة صرفية وصفية تحليلية) لعرض و تحليل هذه الآراء و بيان موافقاته و مخالفاته الصرفية الموثقة في هذا الكتاب و إظهار مواقفه من النحاة و اختياراته و ما اعتمد عليه من أدلة و حجج، و الكشف عن الأصول التي اختارها في قبوله أو رفضه لآراء العلماء. وعلّل السبب الرئيس وراء اختيار هذا الموضوع؛ هو كثرة آراء أبي حيان في كتاب همع الهوامع كثرةً تدل على عظمة هذا العالم و مكانته عند السيوطي، فلا تكاد تخلو مسألة صرفية من رأيه أو اختياره في هذا السفر إلا نادراً، ولا سيّما أن أبا حيان من علماء اللغة الذين كان لهم كبر الأثر فيمن بعده و بخاصة السيوطي و من الدوافع و الأسباب؛ رغبة الباحث في النهل من معين اللغة - و خاصة علم التصريف - في أعظم مصادرها و أعلاها شأنًا؛ كتاب همع الهوامع للإمام جلال الدين السيوطي.

الدراسات السابقة:

هنالك بحوث تناولت آراء أبي حيان النحوية في كتاب همع الهوامع منها:

- دراسة لمهند عوّاد - رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية - غزة.
- دراسة لآمنة آدم يس - رسالة ماجستير - جامعة كردفان 2018م، و لكن لم أقف على بحث تناول هذا الموضوع و من الزاوية نفسها.

منهج البحث:

سار هذا البحث وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي متّبعاً الخطوات الآتية:

1. جمع المسائل الصرفية التي أوردها السيوطي في كتاب همع الهوامع، و كان لأبي حيان رأيٌ أو اختيار فيها.
2. تصنيف هذه المسائل و ضم المتشابه منها بعضه إلى بعض.
3. تناول مطالب البحث حسب ورودها في الكتاب.
4. وضع عنوان لكل مسألة ثمّ جعل على رأس كل واحده نص السيوطي في كتاب همع الهوامع و الذي يتضمن ما قاله أبو حيان، ثمّ نقل آراء العلماء في تلك المسألة و ما استدلوا به و قرروه من أحكام، و بيان موقف أبي حيان في ضوء ما تم تناوله من آراء و حجج.

أبي حيان الأندلسي ومولده واسمه ونشأته :

هو الشيخ الإمام الحافظ العلامة أثير الدين أبو حيان محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي الأثري الجياني النفزي المصري الظاهري المالكي الشافعي⁽¹⁾. الأندلسي نسبةً إلى موطنه في بلاد الأندلس و أمّا الغرناطي فنسبة إلى مدينة غرناطة و هي إحدى مدن الأندلس و أمّا الجياني فهي نسبة إلى جيان إحدى مدن الأندلس، و كذا النفري فنسبة إلى قبيلته و هي إحدى قبائل البربر⁽²⁾.

مولده و نشأته:

ولد في (مطخشارش) و هي مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع و خمسين و ستمائة، و قيل سنة اثنين و خمسين و ستمائة⁽³⁾.

نشأ أبو حيان في غرناطة و تلقى علومه الأولى في مدارسها و مساجدها كأبناء عصره في ذلك الوقت و أخذ عن شيوخ بلده مختلف العلوم، و انتقل إلى بلاد الأندلس طلباً للعلم ثم تركها بسبب خلافه مع إحد أساتذته أبي جعفر بن الزبير الثقفي فشكاه للسلطان، فلما سمع بالأمر اختفى ثم ركب البحر و لحق المشرق⁽⁴⁾. وصف أبو حيان بأوصاف كثيرة في هيئته و في علمه، منها أنه شيخ المشايخ و شيخ النحاة في الديار المصرية و حجة العرب و مالك أئمة الأدب و غيرها من الأوصاف⁽⁵⁾.

كما عُرف بأنه ظاهريّ المذهب و كان شديد الانتقاد لأصحاب الكلام و الفلسفة والاعتزال⁽⁶⁾.

شيوخه:

لم يشتهر أحدٌ من النحاة بكثرة الشيوخ كما أشتهر أبو حيان، و قد ساعدت ظروفه و تنقلاته في بلاد الأندلس و المشرق على الإكثار من الشيوخ و التلقي عنهم، و كان يفجر بكثرة شيوخه و ينتقض مَنْ يأخذ العلم بنفسه من الكتب و لم يأخذه تلقياً من أفواه الشيوخ، فقال محدثاً عن نفسه: و قد حُظيتُ في صغري في علم اللغة (الفصيح) لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني (ثعلب) إمام الكوفيين و اللغات المحتوي عليها، و دواوين مشاهير العرب الستة⁽⁷⁾، و قال: و أحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات و أجمعه للأحكام؛ كتاب (تسهيل الفوائد) لأبي عبدالله محمّد بن مالك الطائي⁽⁸⁾، و أحسن ما وُضع في التصريف؛ كتاب (الممتع في التصريف) لابن عصفور، و قد أخذت هذا الفن عن أستاذنا أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي في كتاب سيبويه و غيره⁽⁹⁾، و من أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم أيضاً⁽¹⁰⁾:

- أبو الحسن علي بن محمّد بن محمّد عبد الرحمن الخشني الأبيدي.
- أبو الحسن علي بن محمّد بن علي بن يوسف الكتامي بن الضائع.
- أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري.
- الحسن بن عبد العزيز بن محمّد الإمام أبو علي بن أبي الأحوص الفهري الغرناطي، وغيرهم.

تلاميذه:

- حُظي أبو حيان بتلاميذ أذكىء صاروا أئمة و شيوخاً منهم على سبيل المثال لا الحصر⁽¹¹⁾:
- السمين الحلبي أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمّد.
 - ابن عقيل عبد الله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمّد.
 - ابن هشام عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري.
 - المرادي الحسن بن قاسم بن عبدالله.
 - تقي الدين السبكي علي بن الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى.

مؤلفاته:

ما صنفه أبو حيان من مصنفات سار في الآفاق وأشتهر وأخذ الناس عنه طبقة بعد طبقة، وقد ذكر المؤرخون أنها تزيد عن الخمسين مؤلفاً منها⁽¹²⁾: البحر المحيط ويقع في ثمانية أجزاء، والتذليل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، و منهج السالك في الكلام عن ألفية ابن مالك، و لم يتمه، و تذكرة النحاة، و تقريب المقرَّب، و المبدع في التصريف و غيره.

وفاته:

تُوفي أبو حيان في القاهرة في يوم السبت ثمانية و عشرين من صفر سنة خمس وأربعين و سبعمائة هجرية بعد أن كَفَّ بصره و دُفن بمقبرة الصوفية خارج النصر و صُلي عليه بالجامع الأموي صلاة الغائب شهر ربيع الآخر⁽¹³⁾.

ثانياً: التعريف بالسيوطي و كتابه همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:

اسمه: هو الحافظ أبو الفضل جلال الدين بن عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمَّد بن سابق الدين المعروف بالخُضري السيوطي⁽¹⁴⁾. يُلقب بجلال الدين، و يُكنى بأبي الفضل، و أمَّا السيوطي فنسبه إلى أسيوط و أمَّا الخُضري فيألى محلية بغداد⁽¹⁵⁾. ويُقال أن والده سماه عبد الرحمن، و لقبه بجلال الدين، ثمَّ عرضه على شيخه قاضي⁽¹⁶⁾.

مولده و نشأته:

وُلد في ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع و أربعين و ثمانمائة، و قيل في جمادى الآخر⁽¹⁷⁾. و قد نشأ السيوطي يتيماً بالقاهرة، و مات أبوه و عمره خمس سنوات، و حفظ القرآن و عمره دون الثماني، ثمَّ حفظ متون الفقه و النحو⁽¹⁸⁾. و ممَّا لا شك فيه أنَّ للجو العائلي الذي عاش فيه أثره على المثابرة و الاجتهاد في تلقي العلم، فأجداده أهل علم و رئاسة و وجاهة، و أبوه من فقهاء الشافعية⁽¹⁹⁾.

رحل السيوطي إلى الشام و الحجاز و الهند و المغرب، ثمَّ عاد إلى مصر فاستقر بها و تولى مناصب عدة وظل طوال حياته مشغلاً بالعلم يتلقاه من شيوخه، أو يبذله لتلاميذه، أو يحزِّره من الكتب و الأسفار⁽²⁰⁾. و حينما تقدم به العمر، أحس في نفسه الضعف، فخلا بنفسه في منزله بروضة المقياس و اعتزل الناس و تجرَّد للعبادة و التصنيف⁽²¹⁾.

شيوخه:

- تتلمذ السيوطي على عددٍ من الشيوخ، أي ما يناهز الستمائة شيخاً منهم⁽²²⁾:
- علم الدين البلقيني.
- جلال الدين المحلي.
- عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد بن المعطي الأنصاري.
- الكافيحي محي الدين محمَّد بن سليمان بن سعد.
- شهاب الدين السارمسمامي الذي أعطى للسيوطي إجازة بتدريس اللغة.

كما أن للسيوطي شيوخ من النساء و منهن:

- فاطمة بنت جاراالله صالح الطبري.
- رقية بنت عبد القوي بن محمّد
- عائشة بنت عبد الهادي.
- صفية بنت جماع المكيّة، و غيرها.

تلاميذه:

- أمّا تلاميذه فهم كثر كذلك، لا يكادون يُحصون، منهم من تتلمذ على يديه و منهم من تتلمذ على كتبه، و من أبرز هؤلاء⁽²³⁾:
- الشعراي عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد.
 - ابن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي.
 - قطب الدين الشيرازي محمّد بن مسعود بن صلح الفارسي.
 - يوسف المالكي شرف الدين، و غيرهم.

مؤلفاته:

السيوطي عالمٌ جليل متعدد المواهب كثير التأليف، طرقت مختلف الموضوعات فأجاد فيها، و بلغت مؤلفاته ستمائة و أكثر، و من أشهرها⁽²⁴⁾: الإتيقان في علوم القرآن، و الدرر المنثور في التفسير بالمأثور، و الألفية في القراءات العشر، و المزهري في اللغة، و الأشباه و النظائر في النحو، و تعريف الأعجم بحروف المعجم، و الإقتراح في أصول النحو، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، و طبقات الشعراء، و ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، و طبقات الأصوليين، و طبقات الشعراء، و غيره.

وفاته:

تُوفي السيوطي سنة إحدى عشر و تسعمائة، و قيل في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر من جمادى الأولى في منزله بروضة القياس بعد أن تمرّض سبعة أيام بورمٍ شديد في ذراعه الأيسر عن إحدى و ستين سنة و عشر أشهر و ثماني عشرة يوماً، و دُفن في حوش قوصون خارج باب القرافة⁽²⁵⁾.

كتاب همع الهوامع:

كتاب همع الهوامع هو شرح لكتاب السيوطي (جمع الجوامع)، وهو كتاب مختصر يحتوي على مقدمة عن تعريف الكلمة و أقسامها و على سبعة كتب هي:

المرفوعات و الفضلات و المجرورات و العوامل و التوابع و الأبنية و تغيّرات الكلم الإفرادية، و قال في المقدمة: و هذا ترتيب بديع لم أسبق إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول، و في جعلها سبب مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث أبي حيان و غيره: إن الله وتر يحب الوتر، أمّا ترى السموات سبعاً و الأيام سبعاً و الطواف سبعاً⁽²⁶⁾. وقال في مقدمة همع الهوامع⁽²⁷⁾ أيضاً و بعد: فإنّ لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها و أقصاها؛ كتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها

و مجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل و جموعاً قُصرت عن جموع الأواخر و الأوائل، حشدت فيه ما يقرُّ الأعين و يشنف المسامع و أوردته مناهل كتب فاض عنها همع الهوامع و جمعته في نحو مائة مصنف فلا غرو أن لقبَّته (جمع الجوامع)، وقال: وقد كنت أريد أن أضح عليه شرحاً واسعاً كثير النقول، طويل الذيول، جامعاً للشواهد و التحاليل، معتنياً بالانتقاد للأدلة و الأقاويل، منبهاً على الضوابط و القواعد و التقاسيم و المقاصد، فرأيت الزمان أضيّق من ذلك، و رغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاح الطلاب عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده، و يطلعهم على غرائبه و شوارده فنجزت لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه، و توضيح معانيه، و تفكيك نظامه، و تعليّل أحكامه، و مسماة ب(همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)⁽²⁸⁾.

الأبنية:

بناء الأسماء:

ذكر السيوطي أن من أبنية الاسم الثلاثي المجرد؛ بناء فَعَلَ و فَعِلَ و فُعِلَ و فَعُلَ و فِعِلَ و فُعِلَ و فَعُلَ، و قد شدَّ بناء فُعِلَ بضم الأول و كسر الثاني و فُعِلَ بكسر الأول و ضم الثاني لاجتماع ثقلين الضمة و الكسرة، مثل: دُنِلَ: لدويبة، و لم يرد به السماع، فِعِلَ مثل قوله: (الجِبْكَ)⁽²⁹⁾، و فيه تداخل اللغتين، أي: ضمها و كسرهما، و قال أبوحيان: و الأحسن عندي أن يكون ممّا تبع فيه حركة الحاء لحركة تاء (ذات) في الكسر، و لم يُعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين⁽³⁰⁾.

المناقشة و التحليل:

عدَّ ابن عقيل أن وزن (فُعِلَ) بضم فكسر قليل في الأسماء و لم يكن مقصوداً فيها و إمّا المقصود تخصيصه بفعل ما لم يُسم فاعله كضُرِبَ و قُتِلَ⁽³¹⁾.

وعلق سيبويه بقوله: و أعلم أنه ليس في الأسماء و الصفات (فُعِلَ)⁽³²⁾، و في منحَى ذي صلة فقد أهمل الزجاجي هذا البناء تماماً، و لم يورده في عداد أبنية الأسماء⁽³³⁾، و سار على رأيه الحملاوي⁽³⁴⁾ و البيضاوي⁽³⁵⁾، و استدلا على ذلك بعدم سماعه عن العرب فضلاً عن عسر الانتقال من الضم إلى الكسر أو العكس، و ما جاء في قراءة: (السماء ذات الجِبْكَ)، بكسر فضم فهو من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة، إذ يقال حُبُّكَ و حِبِّكَ بضمّتين و كسرتين، فالكسر في الفاء من الثانية و الضم في العين من الأولى، و قيل: إن الحاء كُسرت اتباعاً لكسرة (تاء) ذات. و عليه فإنَّ الأبنية المسموعة عند العرب هي التي ذكرها السيوطي و قد شدَّ منها بناء ان لم يُعتد بهما لقلتهما، و قد أشار إلى هذا الرأى سيبويه و ابن عقيل و الزجاجي و غيرهم، و إيهمال أبو حيان و اختاره لوجود نظائره في كلام العرب و لجريان السماع على هذه الأبنية المذكورة.

بناء الأفعال:

المسألة الأولى: وزن الرباعي (أفعلل):

أورد السيوطي وزن (أفعلل) بتشديد اللام الأولى نحو: أحرّمس أي: خضع، ضمن أوزان الرباعي المزيد، و قال أبو حيان: و يظهر لي أنّه من مزيد الثلاثي غير ملحق و غير المماثل⁽³⁶⁾.

المناقشة و التحليل:

يرى ابن عقيل أنَّ وزن الرباعي المزيد هو (أَفْعُول) بزيادة همزة الوصل قبل الفاء و او مشددة بين العين و اللام نحو: اجْلُوذ: أي أسرع في السير، أو (أَفْعَلَل) بتضعيف اللام الثانية نحو: أَفْشَعْرٌ للدلالة على المبالغة⁽³⁷⁾. و لم يكن هذا القول محل استحسان سيبويه إذ ردَّ ما قاله السيوطي بأنَّ هذه الزيادة تكون في الفعل الثلاثي بتضعيف لامه وزيادة الواو و همزة الوصل في صدره، و ليس في الفعل الرباعي وزن (أَفْعُول)⁽³⁸⁾. وقد قطع الرضي بأنَّ الفعل الرباعي يُزاد بتضعيف لامه الثانية للدلالة على لزوم الفعل مع المبالغة في المعنى⁽³⁹⁾، وقد وافقه البيضاوي⁽⁴⁰⁾ و آخرون فلم يذكروا إلا بناء أَفْعَلَلْ وَأَفْعُول⁽⁴¹⁾.

إذن مال أبو حيان إلى أنَّ هذا الوزن من مزيد الثلاثي، إلا أنَّ هذا الوزن لم يكن مطرداً، و لم يثبته أحدٌ في مزيد الثلاثي ولا في مزيد الرباعي غير السيوطي.

المسألة الثانية: بناء الفعل المضارع: قال السيوطي: تفتح عين المضارع و تُكسر و تُضم، و قد تستعمل الحركات الثلاث في الكلمة الواحدة كمضارع صَبَغ و دَبَّح و رَجَح، و قد تستعمل حركتان كمضارع صَلَّح و قَرَعَ في الفتح و الضم معاً، فالتفتح لكون اللام أو العين حرف حلق كما في سأل يسأل، وقد يجتمع الضم و الكسر في غير الحلقي نحو: فسق يَفْسُق يَفْسُق. وقد تساءل السيوطي: هل يتوقف ذلك على السماع لاستعمال العرب الوجهين في بعضه، أو يجعل الكسر لأنَّه أخفٌ و أكثر؟ قال أبو حيان: و الذي تختاره أنَّه إذا سُمع الكسر أو الضم اتبع و إلا جاز فيه الكسر و الضم⁽⁴²⁾.

ذهب ابن عصفور إلى أنَّ كلَّ مضارع لامه أو عينه حرف حلق؛ فإنَّ مضارعه على (يَفْعَل) بفتح العين نحو: قَرَعَ يَفْرَعُ، و إنَّ لم يكن كذلك فإنَّ مضارعه أبداً يجيئ على (يَفْعَل) و (يَفْعَل) بكسر العين و ضمها، وقد يجتمع الضم و الكسر في الفعل الواحد نحو: عكف يَعْكُفُ يَعْكُفُ، وهما جائزان سُمعا أم لم يُسمع إلا أحدهما⁽⁴³⁾. وجوَّز بعض النحاة، الضم و الكسر في كلِّ مضارع سُمعا فيه أم لا⁽⁴⁴⁾، أمَّا الحملاوي فقد منع كسر العين في الماضي و ضمها في المضارع كمنع من سبقه و لكنها جاز فتح عين الماضي و المضارع في الحلقي ما لم يكن مضعفاً أو سُمع عن العرب ضمه أو كسره⁽⁴⁵⁾.

اختار أبو حيان الوجهين، و على هذا المذهب يجوز عنده ما سُمع من الكسر و الضم، أو أحدهما.

المسألة الثالثة: البناء للمفعول:

نقل السيوطي عن الجمهور قولهم أنَّ فعل المفعول مغيَّر من فعل الفاعل فهو فرع عنه، و قال الكوفيون و ابن الطراوة هو أصل، و هذا مردود لأنَّ هنالك أفعال لم يُنطق لها بفاعل ك(عَنِي)، فلو كان فرعاً للزم ألا توجد إلا حيث يُوجد الأصل، وقال أبو حيان: و هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة⁽⁴⁶⁾.

المناقشة و التحليل:

وردت في اللغة أفعال كثيرة على صورة المبني المجهول منها: فلا تُزْهِيَ علينا أي: تكبر، وعُمَّ الهلال، أي: استتر وأغمي عليه، أي: عُشِيَ، فهذه أفعال لازمة و الوصف منها على مفعول⁽⁴⁷⁾. و قد اختلف النحاة في إعراب هذه الأفعال، فعُدَّ بعضهم هي الفاعل، و قال آخرون هي نائب الفاعل لأنها ليست الفاعل الحقيقي، مثل هُرِعَ و عُني و حُمَّ⁽⁴⁸⁾، فلا يُستغنى بالفعل عن الفاعل في بناء المفعول كما يستغنى بالفرع عن الأصل، و بناءً عليه فلم يُجز أبو حيان ما ذهب إليه النحاة لوجود كثير من التناقض في هذه المسألة. ويميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأنه لا توجد كثرة كاثرة تمكن من بناء قاعدة صرفية عليها، و لو جعل العلماء قاعدة لكل فرع لاختلطت الأصول بالفروع و لتأخرت وظيفة الفرع عن الأصل أو العكس، و لفسدت اللغة بكثرة هذه التعليقات.

المسألة الرابعة: ضم (فاء) المضاعف حُبْ:

اختلف النحاة مسألة ضم (فاء) الثلاثي المضاعف، فذهب جماعة منهم السيوطي و الجمهور إلى جواز ذلك كما في قوله تعالى: (هَذِهِصَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا)⁽⁴⁹⁾، بينما ذهب قومٌ إلى كسر الفاء في (ردت)، و منع الفارسي بناءه في كل فعل جامد أو ناقص، و قال أبو حيان: و الذي نختاره مذهب الفارسي لأن لم يُسمع والقياس يأباه⁽⁵⁰⁾.

المناقشة و التحليل:أجازت طائفة من النحاة البناءين، و نسب الحملاوي قراءة الكسر إلى بني ضَبَّة⁽⁵¹⁾، بينما جَوَّز ابن مالك الإشمام وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم و الكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ و يتعذر ظهوره في الخط⁽⁵²⁾، كما جَوَّز الإشمام في المضاعف أيضاً بقوله:

و إنْ بِشكْلِ خَيْفٍ لَيْسَ يُجْتَنَبُ *** و ما لِيَأَعِ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ

و المعنى أنه إذا خيف اللبس في الضم و الكسر و الإشمام؛ عُدل إلى شكل غيره لا لبس فيه، و أن ما ثبت لفاء (باع) من جواز الضم و الكسر و الإشمام؛ يثبت لفاء المضاعف (حَبِّ) فنقول: حُبِّ و حِبِّ، و إنْ شئت أشممت⁽⁵³⁾. و في نظر سيبويه و الكوفيين جواز هذا البناء في الفعل الجامد و الناقص نحو (كاد) و أخواتها، و منعه الفارسي⁽⁵⁴⁾.

المشهور عند كثير من النحاة و بحسب قاعدة السماع؛ أن الأسماء الجامدة و الناقصة لا تبنى، و هذا هو اختيار أبي حيان، و قد عضده السيوطي و الفارسي، و يميل الباحث إلى رأي أبي حيان و ذلك لاحتجاجه بالسماع المنسوب إلى الفارسي في حين يحتج بقية النحاة بالقياس؛ و السماع مقدّم على القياس.

بناء الصفات:

المسألة الأولى: بناء الصفة المشبهة:

قال السيوطي متحدثاً عن الصفة المشبهة: لا تُبنى من متعدِّد بل من لازم، و قلَّ فيها وزن اسم الفاعل نحو: طاهر القلب و مُنبسط الوجه، خلافاً لمن منع مجاراتها المضارع، و قال أبو حيان: لا التفات إليه لاتفاقهم على أن ضامر الكشح و خامل الذكر و مطمئن القلب؛ صفات مشبهة و هي مجارية له⁽⁵⁵⁾.

المناقشة و التحليل:

الأصل في الصفة المشبهة ألا تُصاغ من فعل متعدّد ولا تكون للحال⁽⁵⁶⁾، وإذا كانت من فعل ثلاثي فهي على نوعين: أحدهما: ما وازن المضارع نحو: طاهر القلب، وهذا قليل فيها والثاني: ما لم يوازنه وهو الكثير نحو: جميل الظاهر و حسن الوجه، وإن كانت من غير الثلاثي وجب موازنتها للمضارع نحو: منطلق اللسان، قال ابن مالك⁽⁵⁷⁾:

وصوغها من لازمٍ لحاضر *** كطاهر القلبِ جميل الظاهر

و قال ابن هشام الأنصاري: إنّها تكون مجارية للفعل المضارع في تحركه و سكونه و إن تغيّرت الحركة فيهما كطاهر القلب و ضامر البطن، و غير مجارية له وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن و جميل و ضخم، و يكون اسم الفاعل إلا مجارياً له⁽⁵⁸⁾.

لم يتعرض الحملوي لمجاراة اسم الفاعل للفعل المضارع و لكنّه أشار إلى أنّ اسم الفاعل يصبح صفة مشبهة إذا دلّ على صفة ثابتة مستقرة و دائمة نحو: طهر فهو طاهر، و لم يلتفت إلى ذلك⁽⁵⁹⁾، و قد وافقه البيضاوي في عدم الالتفات إلى مجاراتها، لأنّ الصفة المشبهة إمّا سُميت بهذا الاسم لكونها أشبهت اسم الفاعل في المعنى، فلا داعي لهذا الخلاف⁽⁶⁰⁾.

و يفهم من خلال ما تمت الإشارة أنّ أبا حيان يميل إلى مجاراة الصفة المشبهة للفعل المضارع على مذهب غالبية النحاة، خلافاً لمن قال بعدم مجاراتها له.

المسألة الثانية: بناء صيغتي التعجب:

ذكر السيوطي أنّ صيغتي التعجب لا تُبنى إلا من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل للكثرة غير مبني للمفعول، وقد شدّد: ما أخصره من أخّصر لأنه غير ثلاثي مجرد و من مبني للمفعول، قال أبو حيان: و شدّد أيضاً قولهم: ما أعظم الله و ما أقدره⁽⁶¹⁾.

المناقشة و التحليل:

ذهب ابن الأنباري إلى جواز صيغة التعجب من صفات الله تعالى، و إنّ وُجِدَت فهي قليلة، و المراد بقولهم: ما أقدر الله المبالغة في وصف الله بالقدرة، و إنّ شئت قدرته بتقدير: ما أعظم الله و المراد به: الإخبار أنّه عظيم لا شيء يجعله عظيماً لاستحالته⁽⁶²⁾، مستشهداً بقول الشاعر⁽⁶³⁾:

ما أقدرَ الله أن يُدني على شحطٍ *** من داره الحزنُ ممّن داره صولُ

و وافقه ابن عصفور لجهة أن التعجب لا يكون إلا ممّا له نظير من الصفات، لا يجب التعجب من الله تعالى إلا قليلاً لأنّه لا نظير له لعدم قبول صفات الله تعالى الكثرة⁽⁶⁴⁾.

و قال ابن عقيل: إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي يُمنع بناؤه منها حُكِمَ بندوره ولا يُقاس على ما سُمع منه و ذلك وفاقاً لقول ابن مالك⁽⁶⁵⁾:

و بالنورِ احكم لغير ما ذكر *** لا تُقس على الذي فيه أثر

كما منعه ابن هشام مشيراً إلى مخالفة ذلك للقياس و تابعه الدكتور عبده الراجحي بقوله: ورد في العربية ما أخصره هذا الكلام، وهو خارج عن القياس⁽⁶⁶⁾، لأنّ الفعل منه من غير

الثلاثي ثمَّ هو مبني للمجهول⁽⁶⁷⁾. وافق أبو حيان السيوطي فيما ذهب إليه و اختاره ابن الأنباري و ابن عصفور، ولا يعلم الباحث خلافاً على جواز هذه المسألة فقد حُكِمَ على جوازها على وجه الندور و الشذوذ.

المسألة الثالثة: بناء صيغة فعيل بمعنى مفعول:

يرى السيوطي أنَّ صيغة فعيل بمعنى مفعول مختلفٌ في القياس عليه على الرغم من كثرته، و قال أبو حيان منبهاً إلى شرطه و قيده: فإن كان من فعيل بمعنى فاعل ككَلِّم و حفيظ لا يجوز استعماله في المفعول حتى لا يحصل الالتباس، كما ينبغي أن يُقيد بكونه من فعل ثلاثي مجرد و تام و متصرف؛ لأنَّ ما وُجِدَ عن العرب مصوغاً كذلك إنما هو مصوغٌ ممَّا ذكرنا⁽⁶⁸⁾.

المناقشة و التحليل:

نيابة فعيل عن مفعول كثيرة و لكنَّها ليست مقيسة بإجماع النحاة⁽⁶⁹⁾. و قال ابن عقيل: و ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه نحو: مررت برجل جريح و امرأة جريح، فتاب جريح عن مجروح، ولا ينقاس ذلك في شيء بل يُقتصر فيه على السماع، و هذا معنى قوله⁽⁷⁰⁾:

و ناب نقلاً عنه ذو فعيل *** نحو فتاةٍ أو فتى كحيل

كما وافق ابن عصفور هذه الإنابة مطلقاً⁽⁷¹⁾ و مال إليه الشيخ الحملاوي⁽⁷²⁾، و لكن ابن هشام قد أجاز ذلك بصورة استقام بها السياق بقوله: و قد ينوب فعيل عن المفعول كدهين و طريح و جريح و مرجعه السماع، و قد تُلحق التاء خشية الإلباس تقول: مررت بقتيلة بني فلان؛ لأنك لم تذكر الموصوف⁽⁷³⁾، إلا أنه لا يُعدم من ينكر هذه المسألة، و قال أبو حيان: و يحتاج منع ذلك و إجازته إلى نقلٍ صحيح عن العرب⁽⁷⁴⁾. و يظهر للباحث - بعد عرض المسألة و تناول هذه الآراء - أنَّ كلَّ فعل ثلاثي سُمِعَ له (فعيل) بمعنى فاعل مثل عليم و رحيم ولا يُصاغ من مصدره فعيل بمعنى مفعول؛ لأنَّ المعنيين متقابلين ووجود صيغة واحدة لهما تُوقِع في اللبس، و هذا ما عليه جمهور النحاة، وإنَّ لم يكن قد سُمِعَ للفعل الثلاثي وصف على فعيل بمعنى فاعل، فقد اختلف فيه بين جواز صياغة فعيل بمعنى مفعول و عدم الجواز، و يُقتصر فيه على ما ورد به السماع، و قد وافق أبو حيان رأي الجمهور و ما نُقلَ عن العرب.

(قاء) النسب:

ذكر السيوطي أنَّ لتاء النسب حالات كثيرة، فأحياناً تُوضع لتمييز الواحد من الجنس كثيراً كتمر تمر و بقر بقرة، أو عوضاً عن (فاء) كعدة وغيره، و قد منع أبو حيان مجيئها للدلالة على النسب و العجمة معاً نحو: سياجة و برابرة و معناه: السبيجيون و البربريون، و أحدهم سبيجيٌّ و بربريٌّ، ولا تُجعل الفاء فيه لأحد المعنيين، لأنَّه ليس أولى بها من الآخر⁽⁷⁵⁾.

المناقشة و التحليل:

ذهب سيبويه إلى أنَّ التاء في السياجة و البرابرة من الإضافة و قد اجتمعت بالأعجمية؛ لأنَّ المعنى: السبيجيون و البربريون كما يُراد بالمسامعة المسمعين⁽⁷⁶⁾، و وافقه ابن عصفور في أنَّها قد تأتي للدلالة على العجمة و النسب معاً، و زاد: أو قد تأتي للدلالة على العجمة و حدها نحو:

مواجهة أو على النسب وحده نحو: أشاعته أو عوضاً عن ياء محذوفة نحو: جاحجة⁽⁷⁷⁾. و اشترط بعض النحاة في الأعجمي أن يلزم منه ما جاء على مثال (مفاعل)، تاء التأنيث نحو: سيابجة و أحدهم سيبجي إلا أن يشذ منه شيء فيُحفظ ولا يُقاس عليه نحو: كياج⁽⁷⁸⁾، و قال ابن الأنباري: و قد يفرّق بالتاء بين الواحد و الجمع كما يُفرّق بتاء التأنيث بين الواحد و الجمع، فإذا وُجدت المشابهة لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين علامتي تأنيث⁽⁷⁹⁾. و الذي يقتضيه النظر أن أبا حيان لم يجعل الباب موارباً في الإتيان بياء النسب ولكنّه دعا للتفريق بينها و بين التاء التي تأتي للدلالة على العجمة، و لعل هذا يتسق مع ما ذهب إليه جمهور النحاة.

أوزان ألف التأنيث الممدودة:

ذكر السيوطي أن من أوزان ألف التأنيث الممدودة: ما جاء على وزن (فُعَيْلياء) كُمُرَيْقياء و فُعَلَاء كَقُرْفَاء، و فَعَلِيّ بفتح الفاء و اللام و لم يرد إلا اسماً كَقَهْقَرَى و قَرَقَرَى و يَفَاعِلَاء بالفتح كِيَنَابِعَاء، و فَيْعَلَى كَخَيْزَلَى و فِعَلَى كِقَطْبَى، و يُفَاعِلَى بضم أوله و فِعَلَاء كَرِمَجَاء و فَعُولَى كَحَرُورَا و جَلُودَا، و قال أبو حيان معلقاً على هذه الأوزان: أن وزن (فُعَيْلياء) كأنه في الأصل بُنِيَ على (فُعَلِيَاء) فيكون كما لو صغرت كُرياء كُبيراء، و ما جاء منه على صيغة المصغر و صفاءً، فإنه لا يثبت بناءً أصلياً، و لم يذكره إلا ابن القطاع و تبعه ابن مالك، و في (فُعَلَاء) الضمة للتخفيف، فلا تكون أصلاً، و لم يثبت إلا ابن مالك، و في (فَعَلِيّ) قال: وهو الصحيح و لم يزد، و في (يَفَاعِلَاء) قال: و لم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع و تبعه ابن مالك، و في (فَيْعَلَى) قال: و لم يثبت هذا البناء إلا ابن القطاع و تبعه ابن مالك، و في (فِعَلَى و فِعَلَاء) قال: وهو الصحيح و لم يزد، و في (يُفَاعِلَى) قال: هذا لمثال المقصور منه و مثال الممدود يَفَاعِلَاء كِيَنَابِعَاء، و في (فَعُولَى) قال أبو حيان: وهو صحيح⁽⁸⁰⁾.

المناقشة و التحليل:

يظهر ممّا سبق أن أبا حيان خالف ابن مالك فيما ذهب إليه في وزن (فُعَيْلياء) لعدم إطراده في الأوزان العربية، ووافقها في كون فُعَلَاء و فَعَلِيّ و يُفَاعِلَى و فَعُولَى و يَفَاعِلَاء من الأوزان المشتركة بين الممدود و المقصور⁽⁸¹⁾ بينما ذكر سيويه أن (فَعُولَى) من الممدود⁽⁸²⁾.

بناء الجموع:

المسألة الأولى: الجمع على (فُعَل):

أجاز السيوطي الجمع على (فُعَل) نحو: جُدُد، بينما يرى آخرون بناءه على (فُعَل) نحو: سُرُر جمع سُرير على وزن (فُعِيل) و اشترط أبو حيان أن يكون مفرده على فُعِيل، و لم يشترط فيه ما اشترط في فُعَل الذي يكون الاسم منه على (فُعَلَة) بضم فسكون و (فُعَلَة) بضمين كَعُرْفَة و عُرْف و جُمُعة و جُمُوع و عُرُوة و عُرَى و عُدَّة و عُدُد، و مثل فَعَلَة كَرَقَبَة و رِقَاب⁽⁸³⁾.

المناقشة و التحليل:

أورد سيويه قولاً يجيز الجمع على (فُعَل) و مفاده أن فُعَل يطرده في مفعول صفة لا بمعنى مفعول نحو: صبور و صَبْر، و أمّا ما كان فَعُولاً فإنه يكثر في (فُعَل) جمع المذكر أو جمع المؤنث، و لم يُحك في عينه إلا الضم⁽⁸⁴⁾. و حكى الأشموني في (فَعَال) قَرَاد و قُرُد، و هذا مذهب المبرد أيضاً،

و كذلك حكي في اسم المذكر الذي على وزن مفعول أو فعيل عَمُودٌ و عُمُدٌ و قَصِيبٌ و قُضِبٌ⁽⁸⁵⁾، كما جَوَزَ ذلك البيضاوي بقوله: فُعُلٌ مطرد في شيئين؛ في وصف على فَعُول بمعنى فاعل، كصَبُور و عَفُور، و هو اسم رباعي بمدة قبل لام غير متصلة من فعيل وصفاً للفاعل كمريض، تقول: صُبُرُو عَفُور⁽⁸⁶⁾. وفي السياق نفسه أجاز ابن جني و ابن مالك فتح عين كل ما كلن صفة بمعنى مفعول نحو: ذليل و ذُلِّل⁽⁸⁷⁾، كما حكي أبو عبيدة و الإسترأباضي فيه الفتح على القياس، و ذهبوا إلى أنَّه منقول من بعض بني تميم و كلب⁽⁸⁸⁾. و من هنا يظهر للباحث أنَّ أبا حيان قد وافق النحاة في ضم (فاء) و (عين) ما كان على (فعيل) على ما سُمع عن العرب، كما وافقهم على فتح (عين) ما كان صفة بمعنى (مفعول) على القياس.

المسألة الثانية: باب مفاعل و مفاعيل و فعالل:

(1) جمع مفاعل و مفاعيل: قال السيوطي لا يُفتح باب مفاعل و مفاعيل بالحرف الذي لم يُفتح به المفرد بل على أي حرف كان، أو المفرد يكون أول هذين الجمعين كما في معاذير وهو جمع معذرة، قال أبو حيان: و هذا الحُكم مشترك بين هذين المتالين وبين كثير من أمثلة الجموع و إنما يخرج عن ما جُمع على أفْعَل و أفعال و أفْعلة و أفْعلاء و فُعَل في جمع أفْعَل⁽⁸⁹⁾.

المناقشة و التحليل:

ذهب سيبويه إلى جَوَاز افتتاح الجمع بما لم يُفتح به المفرد كما في ملامح و محاسن و مذاكير، كأنها جمع مَلْحمة و مَحْسنة و مِذكار، و هذه المفردات مهملة الوضع و جاء جمعها على واحدها القياس المهمل و المسموع في مفرداتها لَمحة و حَسنة و ذَكر⁽⁹⁰⁾، و عند الجوهري أنَّ جمع محاسن على غير قياس، و كأنَّ جمع (مَحسن)⁽⁹¹⁾ و إذا ماثل الجمع مفاعل و مفاعيل؛ انقلبت في مفرده الواو ياءً لكسرة الميم نحو: ميزان فإنَّها تصير في الجمع موازين، و شدَّ إقرارها ياءً في الجمع نحو قول الشاعر⁽⁹²⁾:

حَمَى لا يُحَلُّ الدَّهْرَ إلا بِأذْنِنا *** ولا تَسألُ الأَقْوامَ عَقْدَ المِياثِقِ

و الشاهد فيه (المياثق)، و كان القياس الموثق؛ لأنَّها جمع ميثاق و أصله موثاق، فُقُلِبَت الواو ياءً لأنكسار ما قبلها، فكان القياس في الجمع أنَّ ترجع الواو لزوال موجب قلبها ياءً⁽⁹³⁾. و قال الحملاوي: ما كان على وزن مفاعل أو مفاعيل، فإنَّ لا يُكسَر لعدم وجود النظير له في الآحاد فيُحمل عليه، و لكنَّ قد يُجمع تصحيحاً كقولهم في نواكس و أيامن: نواكسون أيامنون⁽⁹⁴⁾. و ممَّا سبق يخلص الباحث إلى أنَّ السماع يدلُّ على وجود هذه الجموع على قلبها وأنَّ أبا حيان لم يفصح عن موافقته أو معارضته لهذه الأحكام، و لكن سياق كلامه يُشعر بأنَّ صيغة (مفاعل و مفاعيل) لا يخضع المفرد فيها لقياس معين.

(2) جمع فعالل:

قال السيوطي: و من ذلك جمع (فرزدق) عند جمعه نقول: فرازق، و هذا هو الأجود، و يجوز فيه وجهٌ آخر، وهو إبقاء الرابع و حذف الخامس، فيقال: فرازد⁽⁹⁵⁾.

المناقشة و التحليل:

يرى ابن مالك أنّ (فرزدق) في جمعه نقول فرازق بحذف الرابع وإبقاء الخامس، وإنّ كان الاسم خماسياً دون زيادة و حُذِفَ آخره و جمع على مثال (فعالل) فنقول فيه: فرازد و يجوز فرازق⁽⁹⁶⁾، و ذهب سيبويه و المبرد إلى حذف خامسه فيُصار فرازد، وما جاء من قولهم (فرازق) غلط و ما كان غلطاً لا يتعدى به اللفظة المسموعة⁽⁹⁷⁾.

كما يُمتنع حذف الثالث فلا يُقال فرادق، و أجازه الكوفيون و الأخفش⁽⁹⁸⁾.

قال أبوحيان معلقاً على رأي المبرد: وقد وافقه المبرد على هذا غيره، و قال عن إجازة الكوفيين لحذف الحرف الثالث؛ و كأنّهم رأوا حذف الثالث أسهل إذ تُحَلُّ (ألف) الجمع محلها، فيبقى ما قبل الألف معادلة لما بعدها في كل منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب، و كأنّهم رأوا أنّ بالثالث حصل الامتناع من الوصول إلى مماثلة مفاعل أو مفاعيل؛ فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً فحذفوه نحو (واو) فدوكس حيث قالوا: فداكس⁽⁹⁹⁾.

فلم يبدِ أبو حيان رأياً صريحاً، و لكن تعليقه يُشعر بأنّه على مذهب المبرد و سيبويه و

ابن مالك.

المسألة الثالثة:

جمعُ جموع الكثرة:

قال السيوطي: لا يُجمع جموع الكثرة قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها؛ فإنّ اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه، و عليه الجمهور، قال أبو حيان: و الصحيح مذهب سيبويه لقلّة ما حُكي منه، كما عدّ ما جاء على (فَعَل) ليس جمعاً كركّب و طيّر خلافاً للأخفش الذي جعلها جمع تكسير لا أسماء جمع ووافقاً لسيبويه الذي ردّ ذلك⁽¹⁰⁰⁾.

المناقشة و التحليل:

يرى سيبويه أنّ جمع الجمع لا ينقاس مطلقاً، و لكن يجوز جمعه نحو: قومٌ و أقوام ورهط و أراهط⁽¹⁰¹⁾، ووافقه الرضي بقوله: اعلم أنّ جمع الجمع ليس بقياس مطرد سواء كثرت أو صحته كأكالب و بيوتات، و في أفلس أفلسات، و لم يجز، و كذلك أسماء الأجناس كالتمر و الشعير ولا يُجمع قياساً ولا المصدر فلا يُقال: الشتموم و النصور في الشتم و النصر بل يُقتصر على ما سمع⁽¹⁰²⁾، و إليه مال ابن عصفور و ابن يعيش و الجرمي، فلا ينقاس عندهم جمع الجمع ولا جمع القلة ولا جمع الكثرة⁽¹⁰³⁾، بينما ذهب المبرد و ابن مالك و الرماني* إلى قياس ذلك، و أجازوا جمع جمع التكسير في أقوال وأقوايل، إلا ما وازن مفاعل أو مفاعيل أو فَعَلَة أو فَعَلَة فلم يجيزوا تكسيره لأنّه لا نظير له⁽¹⁰⁴⁾، كما قال به الزجاجي في جمع (أصيل) للعشئ: أُصل ثم جُمع الجمع (أصال) ثم جمعوا جمع الجمع فقالوا: (أصائل)، فأصائل جمعُ جمع الجمع⁽¹⁰⁵⁾.

لم يكن هذا التفصيل محل استحسان السهيلي حيث قال: لا أعرف أحداً قال جمع جمع الجمع غير الزجاجي و ابن عزيز⁽¹⁰⁶⁾ و لم يكن الزجاجي و ابن عزيز و حدهما من قال بجمع

الجمع فهذا السيوطي قد أورد مثلاً من المسموع لجمع الجمع و من ذلك طرق وطرقات و بيوت و بيوتات، كما ذكر أن أصلاً قد استخدم في لسان العرب مفرداً بمعنى (أصيل)، فأصائل منه جمع الجمع⁽¹⁰⁷⁾، كما قال بجمع الجمع أيضاً ابن الشجري*.

إذن ، فالظاهر أنه لا خلاف عند أبي حيان في عدم صحة جمع الجمع و عدم قياسه بناءً على سيويوه و الجمهور، كما ورد ما ذهب إليه الأخفش الذي جعل ما كان على (فَعَل) كركب و طَيْر جمع تكسير لراكب و طائر لا أسماء جموع، كما رُدَّ قول سيويوه بتتابع أقوال العلماء فقد نصوا على أن هذه الأسماء لا يُكسر عليها و احدها ولو كانت جموعاً رُدَّت في التصغير إلى مفرداتها فنقول فيها رُكيب و طَيْر و هذا لا يجوز⁽¹⁰⁸⁾، و قد سار معظم النحاة على مذهب سيويوه⁽¹⁰⁹⁾، و أورد المحيزون لهذا الرأي دليلاً على ما ذهبوا إليه؛ قول الشاعر⁽¹¹⁰⁾:

بِنَيْتِهِ بَعْصَبَةٍ مِنْ مَالِيَا *** أَحْشَى رُجَيْلاً وَرُكَيْباً عَادِيَا

التصغير:

المسألة الأولى: تصغير تالي (ياء) التصغير المكسور:

قال السيوطي: إذا كان تالي (ياء) التصغير مكسوراً بقى على كسره لزُبرج و زُبُرج، و قال أبو حيان: ولا نقول إن الكسرة الأصلية زالت و جاءت كسره التصغير؛ لأنه لا حاجة إلى دعوى ذلك⁽¹¹¹⁾.

المناقشة و التحليل:

المعلوم أنه يُكسر ما وَايَ (ياء) التصغير، و ما كان مكسوراً فيبقى على كسره⁽¹¹²⁾، و حاصل كلام أبي حيان أنه يرفض دعوى حذف الكسرة بل يرى أن تبقى على أصلتها، لأن التصغير يُراعى فيه الأصل، و إذا جاء غير ذلك فهو مخالف لقاعدة التصغير في هذا الاسم الذي يُراعى وزن الكلمة⁽¹¹³⁾، و لعل في ذلك تعليلاً استطراد لا طائل منه.

المسألة الثانية: تصغير ما جاء على انفعال و افتعال:

نقل السيوطي أن المازني ذهب إلى منع تصغير ما جاء على انفعال و افتعال نحو: نُطليق و فُتقير في انطلاق و افتقار، لعدم وجود مثال لهما في الأسماء، بل يُحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء فيقال: طَلَيْق و فُقَيْر، و قال أبو حيان: بل يُشترط هذا في المصغَّر كُله أن يكون على مثال الأسماء⁽¹¹⁴⁾.

المناقشة و التحليل:

أورد ابن عصفور قول النحويين في تصغير ما جاء على انفعال و افتعال على نُفيعيل و فُتيعيل خلافاً للمازني، رغم أن الذي ذكره المازني لا يُلتفت إليه إلا عند ترجيح حذف إحدى الزيادتين على الأخرى، ولو كان ما ذكره صحيحاً لم يجز في (افتقار) فُتقير، لأن ليس في كلامهم (فُنعال)⁽¹¹⁵⁾. و قد اشترط بعض النحاة منهم الزجاجي و الحملاوي في المصغَّر المزيد، حذف حروفه حتى تكون على مثال الأسماء لأنها أحقُّ بالحذف⁽¹¹⁶⁾. و الذي يراه الباحث أن ما ذكره أبو حيان يجعل من شروط التصغير قاعدة مطردة على المشهور، و بهذا يتضح أن أبا حيان كان أكثر حرصاً و

مراعاةً للقواعد الصرفية التي ينبغي اخضاعها للاستقراء الصحيح فضلاً عن احترامه لإجماع العلماء. **المسألة الثالثة: ما صَغُرَ شاذاً:** قال السيوطي: و شَدَّ ترك التاء في تصغير قَوْسٍ و حَرْبٍ و دِرْعٍ و قَرَسٍ و نَعْلٍ و نَحْلٍ و دَوْدٍ و عَرَبٍ و بابٍ و عُرْسٍ، و قال أبو حيان: هذا جملة ما حُفِظَ مِمَّا شَدَّ مِنْ ذَلِكَ⁽¹¹⁷⁾.

المناقشة و التحليل:

ذهب ابن عقيل إلى أن الحذف في الأسماء عند أمن اللبس، و شَدَّ ذلك في ذود و حرب و فرس و غيره⁽¹¹⁸⁾، و قال ابن مالك: من العرب من يلحق الهاء فيقول: في عُرْسٍ و قَرَسٍ و عُرَيْسَةٍ و قُويَسَةٍ⁽¹¹⁹⁾، و جديرٌ بالقول أن ما نسبته ابن مالك للعرب أيضاً هو رأي الرضي حيث عدّه فيما لحقه الهاء على الأصل⁽¹²⁰⁾. و لعل ما ذكر أبو حيان هو مذهب الجمهور.

المسألة الرابعة: تصغير أسماء الجموع و جموع القلة:

ذكر السيوطي أن أسماء الجموع تُصَغَّرُ على لفظها فيقال في رَكْبٍ رُكَيْبٍ و في قَوْمٍ قُويِمٍ و في رَهْطٍ رُهَيْطٍ، و في أجمالٍ أُجَيْمالٍ، و قال أبو حيان: يندرج اسم الجنس تحت اسم الجمع فيقال في تمرٍ تُمَيْرٍ⁽¹²¹⁾.

المناقشة و التحليل:

تُصَغَّرُ أسماء الجموع على لفظها تصغير المفرد؛ لأنها أسماء كل اسم فيها لجماعة نحو: نفر و قوم و رهط، نُفَيْرٍ و قُويِمٍ و رُهَيْطٍ⁽¹²²⁾. و يرى ابن عصفور أن اسم الجنس و اسم الجمع يُصَغَّرُ على قياس نظيره من المفردات، و أمّا ما كان على (أفعال) فإنه خالف قياس تصغيره نظائره من المفردات مع بقاء الألف فيه و قلبها في المفرد فتقول في أجمال: أُجَيْمالٍ و في إجمال مصدر أُجَمِّلُ أُجَيْمِلُ، و في أفلسٍ أُفَيْلسٍ⁽¹²³⁾، و قد وافقه ابن مالك⁽¹²⁴⁾. و على ضوء ما ذكر؛ يتضح أن أبا حيان لم يكن مقلداً ولا تابعاً دون نظر أورأي؛ بل كانت له مواقف و حجج فاصلة يعتدُّ بها.

المسألة الخامسة: تصغير الأسماء المبنية:

نقل السيوطي عن ابن مالك و غيره أنهم لا يميزون تصغير الأسماء المبنية، و قال أبو حيان: بعض المبنيات تُصَغَّرُ كالأسماء المركبة تركيب كَيْعَلْبِكٍ و عمرويه، فيقال: بُعَيْلَبِكٍ و عُمرُويِه، كما تُصَغَّرُ الأسماء المبنية بسبب النداء، يُقال: يا زَيْيْدُ و يا جُعَيْفِرُ⁽¹²⁵⁾.

المناقشة و التحليل:

ذهب ابن عقيل إلى تصغير الأسماء المركبة دون تقييد بعجز المركب ولا يضرُّ بقاؤها مفصولة من (ياء) التصغير بحرفين أصليين فيقال في بعلبك بُعَيْلَبِكٍ⁽¹²⁶⁾، بتصغير صدره، و أيده ابن عصفور⁽¹²⁷⁾، كما سار على ذلك الشيخ الحملاوي⁽¹²⁸⁾. و في رأي الباحث أن ما ذهب إليه أبو حيان هو الأرجح و ذلك لأنَّ النحاة تطرقوا إلى مسألة تصغير المركبات و المبنيات بكل أنواعها، و إنَّ وُجِدَ اختلاف فيتمثل في كيفية تصغيرها.

المسألة السادسة:

تصغير أسماء الإشارة و أسماء الموصول:

قال السيوطي: تُصَغَّرُ أسماء الإشارة و يبقى أولها على الفتح خلافاً لقاعدة التُّصْغِيرِ، و زيادة ألف عوضاً عمّا فات من ضم الأول، ففي ذا دَيًّا و في تاء تَيًّا و في أولى أولياء و في دان و تان

ذيان و تيان و في الذي و فروع اللذيا و اللتيا و اللذيون بضم الياء و فتحها، و ذهب أبو حيان إلى إجازة تصغير هذه الأسماء و فاقاً لسيبويه و الذي منع تصغير اللاتي و اللواتيو اللاء و اللائي، كما اعترض على إضافة الألف للتعويض عن الضم لأنه لا يُجمع بين المعوض و المعوض فيه⁽¹²⁹⁾.

المناقشة و التحليل: في تصغير هذه الأسماء خلاف، حيث ذهب ابن عقيل إلى منع تصغير أسماء الإشارة و أسماء الموصول، و وصف تصغير (الذي) و فروع و (ذا) و فروع بالشذوذ⁽¹³⁰⁾، و في السياق نفسه استبعد الإسترابادي أن تكون الألف في (أولى) بدلاً من الضمة أو هي للتصغير⁽¹³¹⁾، و يرى ابن عصفور أن الأسماء كلها تُصغّر إلا الأسماء المتوغلة في البناء و هي التي لم تُعرب و يُستثنى من ذلك أسماء الإشارة و أسماء الموصول⁽¹³²⁾، و قال الحملاوي: لا تُصغّر أسماء الإشارة و أسماء الموصول و التركيب المزجي لأنها مبنية و موغلة في شبه الحرف⁽¹³³⁾.

إذن، من النحاة من أجاز تصغير هذه الأسماء كابن عصفور، و منهم من أجاز تصغير بعضها كسيبويه و منعت طائفة من النحاة هذه الفكرة أصلاً، و منهم ابن عقيل و الحملاوي، و قد وافق أبو حيان سيبويه في منع تصغير اللاء و اللاتي تمسكاً بالسمع و وصف مذهبه بالصحيح لعدم ثبات ذلك عن العرب و استطرد قائلاً: لأنّ قياس هذه الأسماء ألا تُصغّر فمتى صغرت العرب منها شيئاً؛ وقفنا فيه مورد السماع ولا نتعداه⁽¹³⁴⁾، كما إعتز في أن تكون الضمة في (أولى) للتصغير. على ضوء ما تقدم يميل الباحث لرأي أبي حيان لوجهاته؛ و لاحتجابه بالسمع المنسوب إلى سيبويه، و رأي سيبويه مقدّم على غيره.

المسألة السابعة: تصغير الأسماء المصغرة و المشبهة بها:

قال السيوطي: لا تُصغّر الأسماء المصغرة و المشبهة بها و غيره، ككमित و البارحة و أمس و غد و عشية و حسبك و لا الأسماء المنافية لمعنى التصغير ككبير و جسيم و كلّ و بعض و أيّ و الظروف غير المتمكنة نحو: ذات مرة و لا شهور السنة كالمحرم و صفر و لا أسماء الأسبوع كالسبت و الأحد، و تابعه أبو حيان في هذا المنع⁽¹³⁵⁾.

المناقشة و التحليل:

منع النحاة تصغير الأسماء المصغرة و المشبهة بها لما فيه من مخالفة لقاعدة التصغير المشهورة، منهم سيبويه⁽¹³⁶⁾ و الشيخ الحملاوي⁽¹³⁷⁾، و اختاره ابن كيسان⁽¹³⁸⁾، و قد أجاز أبو حيان مذهب سيبويه، و لعله هو الصحيح لأنه لا يُعلم أحدٌ من أجاز تصغيرها غير ابن كيسان.

المسألة الثامنة: تصغير الترخيم:

قال السيوطي: تصغير الترخيم هو حذف الزوائد مع إعطاء ما يليق به فُعيل أو فُعَيْل، كما في: أزهر و زُهير و في مُنْطَلِق و طَلَيْق، و قال أبو حيان: إنَّ الصفات التي للمؤنث نحو طالق و حائض لا تلحقها التاء في تصغير الترخيم بل يُقال طَلَيْق و حَيْيِص⁽¹³⁹⁾.

المناقشة و التحليل:

ذكر سيبويه أن المشهور عند النحاة حذف الزوائد في تصغير الترخيم إذا كانت لللاحق أو لغيره، فالثلاثي الأصول يُرد إلى فُعَيْل فتقول في ضفندد ضُفَيْد في المزيد لغير الثلاثي نحو مُنْطَلِق

طَلِيْق و مستخرج خُرَيْج، و إذا صغرت صفة مؤنث لم تلحقه التاء⁽¹⁴⁰⁾. و في السياق نفسه ذهب الشيخ الحملاوي إلى تصغير الوصف المختص بالنساء نحو طالق و حائض على طَلِيْق و حَيِّض من غير تاء لكون الأصل وصف المذكر أي: شخص حائض أو طالق⁽¹⁴¹⁾، وقد وافق ابن عقيل الحملاوي على تصغير الثلاثي الأصول على (فُعيل) و خالفه في إلحاق (تاء) التأنيث فيقول حَبَكِي حَبِيْكَ و في سوداء سُويْدة⁽¹⁴²⁾.

مال أبو حيان إلى رأي سيبويه والذي يمثل واسطة العقد بين النحاة؛ مما يشير إلى اعتدال أبا حيان في مواقفه التي أدق ما توصف به؛ اتساقها مع رأي الجمهور.

المسألة التاسعة: تصغير إبراهيم و إسماعيل:

نقل السيوطي عن سيبويه أنَّ ما بقى على (فُعيعيل) لا يُحذف من شيء فتقول في إبراهيم و إسماعيل: بُرَيْهيم و سُمَيْعيل، و ذهب المبرد و آخرون إلى بقاء الهمزة لأصلتها و حذف الميم و اللام كما يُحذف آخر الخماسي الأصول فيقال: أُبَيْرِيه و أُسَيْمِيع، و في سفرحل سَفْرِيْج، و قال أبو حيان: و الصحيح ما ذهب إليه سيبويه و هكذا صَعَّر العرب فيما رواه أبو زيد و غيره⁽¹⁴³⁾.

المناقشة و التحليل:

قال ابن عصفور: و تقول في تصغير إبراهيم و إسماعيل بُرَيْهيم و سُمَيْعيل لأنَّ الهمزة و الميم حكمت لها العرب بحكم المزيد بدليل أنَّهم لما صغروها تصغير الترخيم قالوا: بُرِيه و سُمَيْع، فحذفوها لأنَّ تصغير الترخيم شاذ، و إذا لم تُرخم و جب حذف الهمزة و ترك الميم و اللام⁽¹⁴⁴⁾، أمَّا تصغيرها عند المبرد أبيره و أُسَيْمِيع؛ لأنَّ الهمزة محكومٌ بأصلتها⁽¹⁴⁵⁾. و قد فصل الحملاوي في هذه المسألة بقوله، إبراهيم و إسماعيل ترخيماً على بُرِيه و سُمَيْع و لغير ترخيم على بُرَيْهيم و سُمَيْعيل أو على أُبَيْرِيه و أُسَيْمِيع على الخلاف في أنَّ الهمزة أو الميم أو اللام أولى بالحذف ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام على الصحيح⁽¹⁴⁶⁾.

إذن، اتفق العلماء على تصغير إبراهيم و إسماعيل على الترخيم، واختلفوا في حذف حروف الترخيم، فذهب فريقٌ إلى أنَّ الهمزة أصلية و عليه المبرد، بينما حكم فريقٌ بزيادة الهمزة و عليه سيبويه، و قد وافقه أبو حيان لأنه هكذا سُمع عند العرب.

النسب:

المسألة الأولى: النسب إلى عجز المركب تركيب جملة أو مزج أو عدد أو المضاف:

أجاز السيوطي النسب إلى عجز المركب تركيب جملة أو مزج أو عدد كما في قولهم: تأبط شراً أو بعلبك و خمس عشر، تأبطي و بعلي و خمسي، و قال أبو حيان و كان مقتضى القياس أنَّ الجملة لا يُنسب إليها؛ و إمَّا جاز النسب إلى العدد تشبيهاً بالمركب تركيب مزج، أمَّا المضاف الذي يكون لمعنى واحد، فينسب فيه إلى المفرد لا إلى المضاف كما في غلام زيد فيقال فيه: غلامي أو زيدي⁽¹⁴⁷⁾.

المناقشة و التحليل: يرى ابن عصفور أنَّ الصحيح في الاسم المركب تركيباً مزجياً و المضاف؛ النسب إلى الأول منه، فتقول في بعلبك، و عبد شمس و حضرموت، بعلي أو بعلبي أو بعلي بكى و

عبثيٌّ و حضرميٌّ أو حضريٌّ بالنسب إلى الأول و الثاني معاً، و هذا كلّه موقوفٌ على السماع⁽¹⁴⁸⁾، وقد ذهب ابن عقيل إلى مراعاة أمن اللبس في حالة النسب إلى المركب تركيباً مزجياً أو إضافة أو جملة، فتقول: بعليٌّ و تابطيٌّ، بالنسب إلى صدره، أمّا إنَّ كان مضافاً إلى صدره (ابن أو أب) أو معرفاً بعجزه فيُحذف صدره و يُلحق عجزه (ياء) النسب، كما في ابن الزبير زُبيريٌّ، في أبي بكر بكرى و في غلام زيد زيديٌّ، و في امرئ القيس امرئ قَيْسيٌّ بالنسب إلى عجزه⁽¹⁴⁹⁾ هذا، و قد أيد هذا المذهب أيضاً ابن هشام⁽¹⁵⁰⁾. و ممّا سبق فإنَّ ما ذهب إليه أبو حيان موافقاً لما نصت عليه قاعدة النسب إلى العدد والجملة و المضاف، فقد ساق دليلاً على أنَّ هذه الأنساب مسموعة و ليست مقيسة.

المسألة الثانية:

النسب إلى علباء و كساء:

ذكر سيبويه أنَّ النسب إلى علباء و كساء؛ بقلبهما عن أصل فتصير علباويٌّ و كساويٌّ، و قال أبو حيان: فيظهر منه القلب في الآخرين أجود و قد قالوا في باب التثنية: كسايان فلا يُقاس عليه النسب، فيقال علبائيٌّ و كسائيٌّ بالياء⁽¹⁵¹⁾.

المناقشة و التحليل:

ذهب ابن هشام⁽¹⁵²⁾ و ابن عقيل⁽¹⁵³⁾ إلى أنَّ حكم همزة الممدود في النسب حكمها في التثنية، فإنَّ كانت للإلحاق أو بدلاً عن أصل أو زائدة أو كانت للتأنيث فنقول: كسائيٌّ و كساويٌّ و علبائيٌّ و علباويٌّ و في حمراء حمراويٌّ و في رأي ابن عصفور الأفصح في كل اسم آخره همزة بعد ألف زائدة، النسب إلى لفظه بدون تغيير فنقول في كساء و قراء كساويٌّ و قراويٌّ⁽¹⁵⁴⁾، و يجوز في النسب إليه و جهان⁽¹⁵⁵⁾: أحدهما: النسب إلى لفظه كما في قراء و شفاء و علباء، قرايٌّ و شفائيٌّ و علبائيٌّ و الثاني: قلب الهمزة واواً فنقول: قراويٌّ و شفاويٌّ و علباويٌّ. و ممّا سبق يظهر للباحث أنَّ الخلاف في قلب الهمزة التي هي بدل من أصل و الهمزة الزائدة؛ للتشابه بينهما في الأصالة و غيره، ولعلَّ هذا هو المسوغ الذي بنى عليه أبو حيان لاختيار القلب استناداً إلى المشهور من القاعدة.

المسألة الثالثة:

النسب إلى ما فيه الياء ثالثة:

نقل السيوطي خلافاً في النسب إلى ما فيه (ياء) ثالثة مفاده أنَّ سيبويه و المبرد يريان أنَّ الصحيح النسب إلى لفظها، بينما يرى فريقٌ أنَّ يُقاس الصحيحان قياساً مطرداً كالمعتلين و ذهب فريقٌ ثالثٌ إلى حذف الياء إنَّ كانت الثالثة نحو: قريش و قرشيٌّ و هذيل و هذليٌّ و قال أبو حيان: و هذا خلاف لمذهب سيبويه و لمذهب المبرد أيضاً⁽¹⁵⁶⁾.

المناقشة و التحليل:

أنكر ابن عصفور⁽¹⁵⁷⁾ و ابن هشام⁽¹⁵⁸⁾ و ابن الأنباري⁽¹⁵⁹⁾ حذف (ياء) ما كان على (فُعيل) و (فَعِيل) و عدده من المنسوب على غير قياس الذي عيّر و بابه لا يتغيّر. و في هذا السياق ذهب الزجاجي إلى أنَّ الوجه إثبات الياء فيما تكن فيه (هاء) التأنيث كقولك في قريش

قريشي¹⁶⁰ مُحتجاً بقول الشاعر¹⁶¹:

بكل قريشي عليه مهابة *** سريع إلى داعي الندى و التكرم

ففي قوله: (قريشي) إجراء النسب على أصله دون أن تُحذف ياءه وهو القياس¹⁶².

الحذف أكثر شيوعاً مع شذوذه، و لكن الأصل أن القاعدة الشاذة لا تُقوم على القاعدة الصحيحة، و على ضوء ما سبق بيانه نلاحظ أن أبا حيان وافق سيبويه فضلاً مع اتساق موقفه مع ابن عصفور و ابن هشام و ابن الأنباري لجهة أن الأصل في القياس أن يكون على الأغلب الأعم لا على القليل النادر.

المسألة الرابعة:

فتح العين في النسب على ما جاء على فعل و فعل:

ذكر السيوطي أنه من الشاذ كسر العين في الصَعِقِ صِعِقِي بكسر العين و الصاد قبلها اتباعاً، و قال أبو حيان: ولا اعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو مَر و إبل و دُئِل إلا ما ذكر طاهر القزويني في مقدمة له أن ذلك على الجواز، و أنه يجوز فيه الوجهان¹⁶³.

المناقشة و التحليل:

قال سيبويه: و قد سمعنا بعضهم يقول: الصَعِقِ صِعِقِي بتركه على حاله و كسر الصاد لأنه يقول (صِعِقٌ) و الوجه الجيد فيه صِعِقِي¹⁶⁴.

و أجاز ابن عصفور فتح الفاء و العين و كسر الفاء و فتح العين فتقول: صَعِقِي و صِعِقِي كما أجاز في مَر مَرِي¹⁶⁵.

ولذا قال الدكتور عبد اللطيف الخطيب ناقلاً عن ابن يعيش قوله إن العرب قد نسبت كلمات إلى أشياء معينة؛ فغيروا لفظ المنسوب إليه فاستعمل ذلك كما استعمله العرب، و لا يُقاس عليه غيره¹⁶⁶ و يُستشف من كلامه أن هذا اللفظ قد سُمع عن العرب و لا يُقاس عليه بل يجب فيه الاحتكام إلى القاعدة فيما عدا ذلك وهو المشهور و المجاز.

إذن، يؤيد أبو حيان كلام سيبويه و السيوطي حيث المختار فيه فتح العين المكسورة، و لم يرد على رأي؛ غير أنه نقل كلام طاهر القزويني في الخلاف.

المسألة الخامسة: النسب إلى الجمع الباقي على جمعيته و له واحد مستعمل:

قال السيوطي: يُنسب إلى الواحد فيقال في الفرائض فرضي و في فُرع جمع فَرُع أفرعي، و قال أبو حيان: يشترط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى، فإن كان كذلك؛ يُنسب إلى لفظ الجمع كأعرابي، فإن يُنسب إلى لفظه لأنه ليس واحده عربي، و الأعراب هم سكان البادية بخلاف العرب الذي مفرده عربي، و خوفاً من التباس الأعم بالأخص¹⁶⁷.

المناقشة و التحليل:

ذهب سيبويه إلى أنه تُنسب إلى واحد الجمع الباقي على جمعيته و اشترط لذلك عدم تغيير المعنى، فإن حصل ذلك، تُسب إلى لفظه فنقول في الفرائض فرضي و في أعراب أعرابي¹⁶⁸. و زاد ابن عقيل¹⁶⁹ و ابن عصفور لذلك شرطاً آخر وهو ألا يكون اللفظ يجري مجرى العلم؛ فإن جرى

مجراه؛ نسبت إلى لفظه، كما في أنصار أنصاري، وإن كان علماً نقول في أمار أماري، واختاره ابن هشام الأنصاري و تابعه الشيخ الحملاوي في النسبة إلى لفظ الكلمة الدالة على جماعة أن كانت اسم جمع كقوم قومي ورهط رهطي أو اسم جنس كشجرة شجري أو جمع تكسيري في واحد لا جمع له كأبيل أبيلي⁽¹⁷⁰⁾، وأشار الدكتور عبده الراجحي إلى أن الأغلب عند القدماء؛ النسب إلى المفرد كما في طلاب طلابي و دُول دُولي و معنى ذلك أن ما نسب في قولهم، (دُولي) إنما هو خطأ على هذا الرأي غير أن الكوفيين يجيزون النسب إلى جمع التكسير مطلقاً، فإن لم يعد الاسم دالاً على الجمع؛ يُنسب إليه كما هو نحو: الجزائر الجزائري، فالجزائر هنا ليست جمعاً إنما هي علم الدولة العربية المعروفة⁽¹⁷¹⁾. و خلاصة القول إنه يجوز النسب إلى لفظ الكلمة الدالة على جماعة إذا وُجد ما يحول دون ذلك كتغيير المعنى في النسب إلى مفرده، وإلا فالنسب إلى المفرد، والأول هو اختيار أبي حيان وهو الصحيح عند سيويه.

الحذف:

أورد السيوطي في (باب ما شذ فيه الحذف)؛ الحذف من المضعف كما في أحسَّتْ يردون: أحسستُ و أحسن يردون: أحسنن، و قال أبو حيان: و قد نص سيويه على عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف و قد اختلف أصحابنا في هذا⁽¹⁷²⁾.

المناقشة و التحليل: ذهب جمهور النحاة و منهم سيويه إلى شذوذ حذف (عين) المضعف و عدم اطراده في نظائر الكلام نحو: أحسَّتْ و ظَلَّتْ و مَسَّتْ و أصله: أحسست و ظللت و مسست⁽¹⁷³⁾. و زعم أبو علي الفارسي أن ذلك مطرد في أمثال هذه الأفعال من المضعف المتصل بقاء الضمير نحو: ظلت أو نونه نحو: ظلنا و ظلن⁽¹⁷⁴⁾، كما أشار ابن مالك إلى جواز ذلك في لغة بني سليم⁽¹⁷⁵⁾. و فصل ابن عقيل بقوله: و إذا أسند الفعل الماضي المضاعف المكسور العين إلى (تاء) الضمير أو نونه، جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: إتمامه نحو: ظللتُ أفعل كذا إذا عملته بالنهار و الثاني: حذفه و نقل حركة العين إلى الفاء نحو: ظلتُ و الثالث: حذف لاه و إبقاء فائه على حركتها نحو: ظلت⁽¹⁷⁶⁾، و قد وافقه ابن هشام الأنصاري، أما ابن عصفور فذكر أن الحذف غير مطرد و شاذ في أحد عشر حرفاً و لم يذكر- من ضمن ما ذكر- اللام ولا السين، كما لم يُشر إلى حذف الحروف المضعفة⁽¹⁷⁷⁾. و يبدو ممّا سبق أن أبا حيان نقل عن سيويه رأيه، كما نقل اختلاف أصحابه في هذه المسألة و أبرزهم ابن مالك و أبو علي الفارسي و لم يصرح برأي.

الوقف:

ذكر السيوطي أن الهاء في الوقف تكون زائدة دائماً، و قال أبو حيان: و الصحيح أنها من حروف الزيادة، و إن كانت زيادتها قليلة و من ذلك أمهة لغة في الأم و هركولة: المرتجة الأرداف⁽¹⁷⁸⁾.

المناقشة و التحليل:

ذهب سيويه إلى جواز زيادة الهاء في الوقف، و ذكر أن سبب إلحاقها في الفعل المجزوم المعتل؛ كراهية إذهاب اللامات و الإسكان جميعاً كما في أرمه و أخشه و بعض العرب تقول في

حال الجزم: أرم و أخش، و هذه اللغة أقل اللغتين⁽¹⁷⁹⁾. وقال الإسترأبأذي: فلا بد من حرف بعد الابتداء يُوقف عليه فجئى بالهاء لسهولة السكوت عليه، و كل ما لحقه (هاء) السكت؛ على سبيل الجواز⁽¹⁸⁰⁾.

هذا، و قد أجاز ابن عصفور⁽¹⁸¹⁾ الوقوف على الهاء في نحو: قهو لم يقه و اعط و لم يعطه، و وافقه ابن عقيل⁽¹⁸²⁾، أمّا على صعيد آخر فقد أنكر المبرد زيادة الهاء، لأنّها لم تأت في كلمة مبنية على الهاء و إمّا تلحقه لبيان الحركة⁽¹⁸³⁾. وممّا تجدر ملاحظته هنا أنّ ما بدا من المبرد يناقض ما ذهب إليه من موافقته لسيبويه في جواز إلحاق (هاء) السكت، في الفعل المعتل المجزوم⁽¹⁸⁴⁾. و مجمل القول أنّه قد اجتمع النحاة على جواز الوقف على الهاء و على زيادتها، و ما ذهب إليه المبرد فمردودٌ عليه بما أوضحه النحاة من ضرورة الإتيان بها زائدة في أوجه قليلة، و للعلة ذاتها فقد استبعد أبو حيان حذفها مستنداً إلى أنّ أكثر النحاة نصوا على زيادتها و هذا الذي رآه هو مذهب جمهور النحاة وهو الأصح.

القلب:

نقل السيوطي قولاً لأبي حيان أنّ القلب هو تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير و قد جاء منه شيئٌ كثير ومع ذلك فلا يطرد من شيئٍ إمّا يُحفظ حفظاً لأنّه لم يجئ من باب ما يصلح أنّه يُقاس عليه، و قد اشترط لهذا القلب شروطاً و قيوداً و هي⁽¹⁸⁵⁾:

1. أنّه يكون في المعتل المهوز نحو: هاري في هائر و شاك السلاح في شائك و لاث و لائث، أينق في أنوق جمع ناقة.
2. في قلب يئس آيس و في شاع شوايع و شواعي، من شاع يشيع فهو شائع، فلا يُقال شعى يشعى فهو شاع، فعلم أنّ شوائع هي الأصل و شواعى منقلبٌ عنه، و إمّا ادعى فيه القلب دون الشذوذ لأنّ بابه القلب وإن كان لا ينقاس أكثر أوسع من باب الشذوذ.

المناقشة و التحليل:

القلب عند جمهور الصرفيين هو تصيير حرف العلة إلى حرف علة آخر أو تغيير حرف مكان حرف بالتقديم و التأخير⁽¹⁸⁶⁾، و قد نقل ابن عصفور أنّ القلب يكون أكثر اطراداً في حروف العلة، فإنّ جاء شيئٌ من ذلك في غيرها حُفظ ولم يُقس عليه، و قد يجئ للضرورة كما في شوائع و من غير ضرورة كما في لاث و شاك لائث و شائك و الأصل لاث لأنّه من لاث يلوث و شائك لأنّه من شوكة السلاح⁽¹⁸⁷⁾، و قد وافقه على هذا الرأي ابن جنبي⁽¹⁸⁸⁾. و قال الإسترأبأذي: و يُقال هار البناء هوراً هدم و هار فهو هائر؛ على القلب فالفعل لازم و متعدّد⁽¹⁸⁹⁾. و عند سيبويه يُعرف القلب و الأصالة بكون أحد اللفظين أكثر استعمالاً؛ هو الأصل و يكون الآخر مقلوباً منه، و يكون التصريف على نظمٍ واحد دون الآخر كشوائع و شواع⁽¹⁹⁰⁾. و على ضوء ما سبق يبدو اتساق موقف أبا حيان مع الجمهور حيث لم يخرج على إجماعهم، كما يظهر سعة أفقه و ارتكازه على منهج علميٍّ منقطع النظر.

الخاتمة:

الحمد لله وحده الذي بنعمته تتم الصالحات، و الصلاة و السلام على من لانبي بعده، و على آله و صحبه أجمعين و بعد:

جاء هذا البحث تحت العنوان : مواقف أبي حيان الأندلسي في كتاب همعالمهاومع للإمام جلال الدين السيوطي ، وتم من خلاله استعراض لمجمل القضايا الصرفية التي كان لأبي حيان رأي أو ترجيح أو اختيار فيها ، وبعد إعمال المنهج العلمي في المناقشة والتحليل أمكن التوصل إلى النتائج الآتية :

1. أظهر البحث أن أبا حيان عالمٌ متبحرٌ في علوم العربية، ولا سيَّما علم الصرف، وقد دلَّت موافقه و اختياراته على سعة أفقه و عمق تفكيره و اجتهاداته المتفردة.
2. كشف البحث أن أبا حيان قداهتم بالسماع اهتماماً منقطع النظر فهو مدار الحكم عنده، يأخذ به و يعتمد عليه، و من ثمَّ يبنى على ماكثر سماعه، و أحياناً يجمع من خلال نظراته بين السماع و القياس معاً، كما في إجازته ضم (فاء) و (عين) ما كان على (فُعيل)؛ على ما سُمع عن العرب، وفتح (عين) ما كان صفة بمعنى (مفعول)؛ على القياس.
3. أبرز البحث أن أبا حيان لم يكن مقلِّدًا بل كانت له مواقف واضحة كوضوح الشمس، و قد خالف رأي سيبويه رغم تأييده و متابعتة له و اعتداده به في أغلب القضايا، كما في وزن (فَعُولِي) الذي عدَّه من أوزان ألف التأنيث المقصورة بينما عدَّه سيبويه من أوزان الألف الممدودة، و أيضاً خالف رأي سيبويه و الجمهور في وزن الرباعي (أفَعَلَّل)، أمَّا جملة مخالفاته للنحاة فتتمظهر في الآتي:
 - إذا خالف الرأي قاعدة المسموع و المشهور من كلام العرب، كما في النسب إلى (علباء و كساء) في قوله: و يظهر لي أن القلب في الأخيرين أجود لوجود نظائره من كلام العرب، و في الوقف على الهاء، حيث قال: و الصحيح أنها من حروف الزيادة للنقل عن العرب.
 - إذا خالف الكلام رأي سيبويه، كما في تصغير الترخيم و تصغير اللاء واللاتي، و كذلك النسب إلى الجملة، و في كل ذلك يعلن موقفه صريحاً بقوله: و الصحيح ما ذهب إليه سيبويه أو : و هذا خلاف لمذهب سيبويه.
4. أحياناً يشفع الرأي الذي يختاره بعبارات صريحة كما بيَّنا، و في أحيانٍ أخرى يكتنف موقفه بعض الغموض الذي قد يشكل على القارئ فهم مراده و يكون موقفه في محل إجتهد و نظر كما في قوله: وقد نصَّ سيبويه على عدة مواضع من هذا، وقد اختلف أصحابنا، و لم يبد رأياً صريحاً يكشف عن موقفه و يُشعر عن تأييده أو رفضه، و أيضاً يستخدم عبارات تدلُّ على ارتضائه للرأي الذي يختاره مثل قوله: و الصحيح عندي، و الأحسن عندي، و الذي نختاره، و عندما لا يرتضيه يعبّر بقوله: ولا حاجة إلى دعوى ذلك، و هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، و إنَّ جلَّ ما ذكره كان مرجعه الأحكام الصرفية التي قررها السلف .
5. رصد البحث عدداً من صور اجتهادات أبي حيان في الآراء الصرفية و أظهر من خلالها ميله إلى التوسع في بعض المواضع التي بيَّنها البحث بالتفصيل.

الهوامش:

- (1) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك، أعيان العصر و أعوان النصر، تحقيق د. علي أبو زيد و آخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م، ج5 ص325.
- (2) ياقوت الحملاوي، شهاب الدين أبو عبد الله الرومي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ج2 ص195.
- (3) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط1 1383هـ - 1964م، ج1 ص280، و انظر الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق الأرنؤوط، دار إحياء التراث، بيروت ط1، 1420هـ - 2000م، ج5 ص281.
- (4) العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق عبد المعيد خان، مجلس دار المعارف العثمانية، 1392هـ - 1972م، ج5 ص71.
- (5) قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد، طبقات الشافعية، تحقيق عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط1 1407هـ - 1972م، ج3 ص67.
- (6) أبو حيان الأندلسي، أثير الدين، محمد بن يوسف، البحر المحيط، دراسة و تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ - 1993م، ج1 ص11.
- (7) المرجع نفسه، ج1 ص6.
- (8) ابن العماد، عبد الحي بن أحمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، 1406هـ ج6 ص145.
- (9) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص7، و انظر الكتبي، محمد بن شاکر، فوات الوفيات، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج5 ص175.
- (10) السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص199 - 204، انظر محمد بن شاکر، فوات الوفيات، ج8 ص192.
- (11) السيوطي، بغية الوعاة، ج1 ص309، انظر الصفدي، الوافي بالوفيات، ج5 ص248.
- (12) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج5 ص184.
- (13) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج5 ص281، السيوطي: بغية الوعاة، ج1 ص283.
- (14) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ - 2006م، ج1 ص3.
- (15) جلال الدين المحلي و جلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، تحقيق د. أحمد عيسى العسراوي، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1425هـ - 2004م، ج1 ص10.
- (16) السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، ج1 ص223.
- (17) ابن إياس الحنفي، بدائع الزهور، تحقيق محمد مصطفى، ط1، 1403هـ - 1983م، ج1 ص256.

- (18) جلال الدين المحلي و جلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، ج 1 ص 10.
- (19) السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، ج 1 ص 224.
- (20) جلال الدين المحلي و جلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، ج 1 ص 11.
- (21) المرجع نفسه، ج 1 ص 11.
- (22) الشعراي، الطبقات الكبرى، لواقح الأنوار القدسية في مناقب العلماء الصوفية، ج 1 ص 45، و انظر السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر ط 1، 1287هـ - 1967م، ج 1 ص 442، 413، و انظر السيوطي: بغية الوعاة، ج 1 ص 105، ج 1 ص 93، و انظر السيوطي، نزهة الجلساء في أشعار النساء، تحقيق عبد اللطيف عاشور، دار النشر، مكتبة القرآن، ط 1، ج 1 ص 7.
- (23) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، ط 1، ج 1 ص 186، و انظر الشعراي، الطبقات الكبرى، ج 1 ص 45 - 46، و السيوطي، بغية الوعاة، ج 2 ص 388 - 389.
- (24) السيوطي، حسن المحاضرة، ج 1 ص 4، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م، ج 1 ص 71، انظر جلال الدين المحلي و جلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، ج 1 ص 16، ص 24، و انظر السيوطي، همع الهوامع، ج 1 ص 5 - 6، و السيوطي، حسن المحاضرة، ج 1 ص 6.
- (25) ابن العماد، شذرات الذهب، ج 8 ص 55.
- (26) السيوطي، همع الهوامع، ج 1 ص 18.
- (27) يُقال همعت العين هَمْعاً و هُموماً، دمعت، و عين هَمِعة، لا تزال تدمع، و دمع هموع : سيال، انظر المعجم الوسيط، ص 995.
- (28) السيوطي، همع الهوامع، ج 1 ص 17.
- (29) سورة الذاريات، الآية (7).
- (30) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 255 - 256، و انظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 8 ص 133، ذكر أبو حيان قراءة (و السماء ذات الجُبْك)، و لم يجزها لشذوذها و ضعفها، كما ذكر خمس قراءات أخرى، و هي الجُبْكُ وَ الجِبْكُ وَ الجِبْكُ وَ الجُبْكُ وَ الجِبْكُ.
- (31) ابن عقيل، بهاء عبد الله، شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر و التوزيع و التصدير، القاهرة، 2009م، ج 4 ص 88.
- (32) سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 4 ص 244.
- (33) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، جامعة اليرموك، الأردن، ص 390.
- (34) الشيخ الحماوي، شذا العرف في فن الصرف، ضبطه و شرحه و وضع فهرسه د. محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، 1430هـ - 2009م، ص 75 - 76.

- (35) البيضاوي، صادق بن محمد، نزهة الطرف في شرح بناء الأفعال في علم الصرف، العين، 1421هـ ص 69.
- (36) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 263 .
- (37) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2 ص 118 - 119 .
- (38) سيبويه: الكتاب ، ج 4 ص 76.
- (39) الإسترأبأذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1395هـ - 1975م، ج 2 ص 373.
- (40) البيضاوي، نزهة الطرف في شرح بناء الأفعال في علم الصرف، ص 30.
- (41) محمد مرسي و زملاؤه، تيسير الصرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1396هـ - 1976م، ج 1 ص 29، و انظر ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، 1987م، ج 1 ص 171، 172، 178.
- (42) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 270 - 271 .
- (43) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج 1 ص 175.
- (44) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 270 - 271 .
- (45) الشيخ الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 37.
- (46) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 274 .
- (47) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 61.
- (48) المرجع نفسه، ص 61.
- (49) سورة يوسف، الآية (65).
- (50) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 277 .
- (51) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 60.
- (52) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2 ص 53.
- (53) المرجع نفسه، ج 2 ص 53.
- (54) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 277 .
- (55) المرجع نفسه، ج 3 ص 288.
- (56) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 3 ص 65.
- (57) المرجع نفسه، ج 3 ص 65.
- (58) ابن هشام الأنصاري، الإمام أبي محمد عبد الله بن جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف عبد المتعال الصعيدي، النور الإسلامية للطبع و النشر و التوزيع، ج 2 ص 11.
- (59) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 80.
- (60) البيضاوي، نزهة الطرف في علم الصرف، ص 80.
- (61) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 277 - 281.

- (62) ابن الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه حسن حمد بإشراف الدكتور اميل بديع يعقوب منشورات محمد علي بيصون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م، ج1 ص139.
- (63) من شواهد ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1 ص139، شحط: بعد، حزن و صول، موضعان.
- (64) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه فَوَاز الشعار، إشراف الدكتور إمیل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م، ج2 ص40.
- (65) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3 ص71.
- (66) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2 ص15.
- (67) الدكتور عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ص91.
- (68) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص289.
- (69) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3 ص64.
- (70) المرجع نفسه، ج3 ص64.
- (71) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2 ص564.
- (72) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص86.
- (73) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج10 ص107.
- (74) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص61.
- (75) المرجع نفسه، ج3 ص291.
- (76) سيبويه، الكتاب، ج3 ص621.
- (77) ابن عصفور، المقرب، تحقيق عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1391هـ.
- (78) الرضي الإسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2 ص186. و انظر ابن يعيش، يعيش بن علي بن أبي السرايا، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م، ج6 ص9.
- (79) ابن الأنباري، أسرار العربية، دراسة و تحقيق محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيصون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1997م، ص187.
- (80) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص299، ج3 ص304، مزيقاء: لقب ملك اليمن عمرو بن عامر، قهقري: نوع من المشي، قرقرى: موضع، يابعاء: اسم موضع، خيزلى: مشية في تناقل، قَطْبَى: نبات، زمجاء: الاست، يفاعلي: بيض، حرورا: موضع، جلودا: موضع.
- (81) ابن مالك: محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، جامعة أمالقرى، ط1، 1982م، ج4 1757م، و انظر أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1،

- 1418هـ-1998م، ج2 ص647 - 648. و انظر الأشموني، علي بن محمد بن عيسى ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م، ج4 ص105.
- (82) سيبويه: الكتاب ، ج4 ص263.
- (83) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص314.
- (84) سيبويه، الكتاب ، ج4 ص637 ، ص405. و انظر أبو حيان: ارتشاف الضرب، ج1 ص426.
- (85) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج4 ص129.
- (86) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، القاهرة، 1415هـ - 1994م، ج2 ص210 ، 211. و انظر ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج4 ص1836.
- (87) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، تحقيق إبراهيم مصطفى، ج3، ص91. و انظر ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج4 ص1837.
- (88) أبو عبيدة، مجاز القرآن ، ج1 ص351. و انظر الإسترأباضي، شرح الشافية، ج4، ص132، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ، ج1 ص426.
- (89) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص332.
- (90) سيبويه، الكتاب ، ج3 ص245، 275، 616.
- (91) الجوهري، الصحاح، ج5 ص2099.
- (92) من شواهد الرضي الإسترأباضي، شرح الشافية، ج4 ص95، و في رواية: المواتق، ولا شاهد فيه.
- (93) الرضي الإسترأباضي، شرح الشافية، ج4 ص95، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ، ج1 ص465.
- (94) الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص136.
- (95) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص329.
- (96) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ، ج4 ص1875.
- (97) المبرد، المقتضب ج2 ص288، و انظر سيبويه، الكتاب ، ج3 ص448.
- (98) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص329.
- (99) المرجع نفسه، ج3 ص330.
- (100) المرجع نفسه، ج3 ص334. و انظر أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1 ص473.
- (101) سيبويه، الكتاب ، ج3 ص618.
- (102) الرضي الإسترأباضي، شرح الشافية، ج2 ص208.
- (103) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج3 ص106، ج1 ص84، وابن يعيش، شرح المفصل، ج5 ص74.
- (104) الروماني هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن، صنف التفسير و شرح أصول ابن السراج و كتاب سيبويه و معاني الحروف، توفي سنة 384هـ ، انظر السيوطي، بغية الوعاة، ص180.
- (105) المبرد: المقتضب ج2 ص2278، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج4 ص1889.
- (106) الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص382.

- (107) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص336.
- (108) المرجع نفسه، ج3 ص335.
- (109) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1 ص479.
- (110) ابن الشجري: هو هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله، صنف الأمالي و كتاب الحماسة و شرح للمع لابن جني، توفي سنة 542هـ و أنظر السيوطي: بغية الوعاة، ج2 ص324.
- (111) سيبويه، الكتاب، ج3 ص624. و ابن يعيش، شرح المفصل، ج5 ص78، الرضي الإسترأباضي، شرح الشافية، ج2 ص202.
- (112) ابن عصفور، المقرَّب، ج2 ص126 - 127، و انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج5 ص77.
- (113) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص342.
- (114) الرضي الإسترأباضي، شرح الشافية، ج1 ص189 - 194.
- (115) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1 ص360.
- (116) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص344.
- (117) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2 ص439 - 440.
- (118) الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص248. الحملوي: شذا العرف في فن الصرف، ص130 - 131.
- (119) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص347.
- (120) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4 ص69.
- (121) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج4 ص1914. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1 ص376.
- (122) الرضي الإسترأباضي، شرح الشافية، ج1 ص243.
- (123) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص349.
- (124) سيبويه، الكتاب، ج2 ص494، و انظر الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص131.
- (125) ابن عصفور، المقرَّب، ج2 ص83، الرضي الإسترأباضي، شرح الشافية، ج1 ص265.
- (126) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج4 ص1916.
- (127) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص352.
- (128) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4 ص66.
- (129) ابن عصفور، المقرَّب، ج2 ص83.
- (130) الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص136.
- (131) السيوطي، همع الهوامع، ج3 ص353.
- (132) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4 ص69.
- (133) الرضي الإسترأباضي، شرح الشافية، ج1 ص287.
- (134) ابن عصفور، المقرَّب، ج2 ص82.
- (135) الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص136.

- (136) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 353.
- (137) المرجع نفسه، ج 3 ص 354.
- (138) سيويه، الكتاب، ج 3 ص 478-480.
- (139) الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 129.
- (140) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 353.
- (141) المرجع نفسه، ج 3 ص 354.
- (142) سيويه، الكتاب، ج 3 ص 476، و انظر أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1 ص 399.
- (143) و الضفندد: الضخم.
- (144) الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 135.
- (145) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4 ص 68، و الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 135.
- (146) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 354، سيويه، الكتاب، ج 3، ص 416.
- (147) ابن عصفور، المقرَّب، ج 2، ص 92 - 93.
- (148) الرضي الإسترأبادي، شرح الشافية، ج 1 ص 283. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1 ص 400.
- (149) الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 135.
- (150) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 357.
- (151) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 2 ص 457، انظر ابن عصفور، المقرَّب، ج 2 ص 69.
- (152) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4 ص 74.
- (153) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 2 ص 133.
- (154) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 353.
- (155) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 2 ص 133.
- (156) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4 ص 74.
- (157) ابن عصفور، المقرَّب، ج 2 ص 64.
- (158) الرضي الإسترأبادي: شرح الشافية، ج 2 ص 55 - 56.
- (159) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص 362.
- (160) ابن عصفور، المقرَّب، ج 2 ص 67.
- (161) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 2 ص 133.
- (162) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1 ص 327.
- (163) الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص 253.
- (164) من شواهد ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1 ص 326.

- (165) الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص253.
- (166) هو طاهر بن أحمد بن محمد بها الدين أبو محمد القزويني، من تأليف: سراج العقول، هدية العارفين، ت سنة 756هـ .
- (167) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص363.
- (168) سيويه، الكتاب ، ج 3 ص343.
- (169) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2 ص467.
- (170) الدكتور عبد اللطيف الخطيب، المستقصى في التصريف، دار العروبة للنشر و التوزيع، الكويت، ط1، ص11.
- (171) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص367.
- (172) سيويه، الكتاب ، ج 3، ص379.
- (173) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4 ص76.
- (174) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 2 ص135.والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص145.
- (175) الدكتور عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص105.
- (176) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص408.
- (177) سيويه، الكتاب ، ط1، دار الجيل، ج 4 ص159.
- (178) الرضي الإسترأبادي، شرح الشافية، ج 2 ص296.
- (179) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 3 ص12.
- (180) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2 ص279.
- (181) المبرد،المقتضب ج 3 ص169.
- (182) المرجع نفسه، ج 3 ص169.
- (183) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص440. الهائر: المهذوم، نبات لائث: التف بعضه بعضاً.
- (184) السيوطي، همع الهوامع، ج 3 ص442.
- (185) سيويه، الكتاب ، ج 4 ص421 - 422.
- (186) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1 ص247.
- (187) المرجع نفسه، ج 1 ص247.
- (188) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4 ص112.
- (189) ابن عصفور، المقرَّب، ج2، ص199. و انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج 2 ص620.
- (190) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج 1 ص32. الرضي الإسترأبادي، شرح الشافية، ج 1 ص22.
- (191) ابن عصفور،المقرَّب، ج 2 ص183.

- (192) ابن جني، المنصف، ج 2 ص 53.
(193) الرضي الإسترأبأذي، شرح الشافية، ج 1 ص 224.
(194) سيويه، الكتاب ، ج 4 ص 379.